

إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

إلى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم إلى عاصمة ملكه السعيد من سفرتة الميمونة إلى خارج المملكة الأردنية الهاشمية يوم الأربعاء الواقع في ١٩٨٩/٧/٢٦ .

١٩٨٩/٧/٢٧

رئيس الوزراء
الشريف زيد بن شاکر

هكذا من الأشهر



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٩ ذو الحجة سنة ١٤٠٩ هـ الموافق ١ آب سنة ١٩٨٩ م . العدد ٣٦٤٣

الفهرس

- نظام رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الاطباء والمبادلة في القوات المسلحة الأردنية . ١٥٧١
- نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام التأمين على طائرات وطيارى وركاب سلاح الجو الملكي الأردني . ١٥٧٢
- نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الأردنية ١٥٧٤
- نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام القناصل الفخريين ١٥٧٥
- اتفاقية التعاون القانوني والفضائي بين دول مجلس التعاون العربي ١٥٧٦
- اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة . ١٥٨٨
- تعليمات بطاقة الانتخاب الشخصية ١٥٩٠
- تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ تعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الاهلية ١٥٩١
- تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ تعليمات المجلس واعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاهلية ١٥٩٧
- تصحيح خطأ ١٦٠٠

نحس المحسن بن طلال نائب مهولة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/١
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩
نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الأطباء والمصادلة
في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استخدام وعلاوات الأطباء والمصادلة في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٩)، ويقرأ مع النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من النظام الأصلي بالفاء نص كل من الفترتين أ، ب منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

المادة ٣ -

تعيين أطباء والمصادلة في القوات المسلحة

١ - يعين أطباء الصحة في القوات المسلحة الأردنية برتب ورواتب لا تزيد على ما يلي :

١ - حامل الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) في الطب والتي لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها عن ست سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها ولم ينجز سنة الامتياز براتب السنة الأولى من رتبة ملازم .

٢ - حامل الشهادة الجامعية الأولى في الطب المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة وانجز سنة الامتياز براتب السنة الثانية من رتبة ملازم .

٣ - حامل الشهادة الجامعية الأولى في الطب المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة واول مهنته في مجال اختصاصه لمدة لا تقل عن أربع سنوات بعد اجتياز سنة الامتياز براتب السنة الثالثة من رتبة ملازم .

٤ - حامل الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) في الطب والتي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنتين بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى في الطب المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة براتب السنة الثالثة من رتبة ملازم .

٥ - حامل الشهادة الجامعية الثانية في الطب المنصوص عليها في البند ٤ من هذه الفقرة واول مهنته في مجال اختصاصه لمدة لا تقل عن أربع سنوات بعد الحصول على هذه الشهادة براتب السنة الأولى من رتبة ملازم .

٦ - حامل شهادة التخصص من المجلس الطبي الأردني أو ما يعادلها براتب السنة الأولى من رتبة ملازم أول .

٧ - حامل شهادة التخصص الفرعي من المجلس الطبي الأردني أو ما يعادلها براتب السنة الأولى من رتبة ملازم أول .

٨ - حامل شهادة التخصص من المجلس الطبي الأردني أو ما يعادلها ٥ و/أو حامل شهادة التخصص الفرعي من المجلس الطبي الأردني أو ما يعادلها واول مهنته في مجال اختصاصه لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الحصول على الشهادة براتب السنة الثانية من رتبة ملازم أول .

ب - يعين كل من طبيب الأسنان والطبيب البيطري والصيدلي في القوات المسلحة الأردنية برتب ورواتب لا تزيد على ما يلي :

١ - حامل الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) والتي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن خمس سنوات بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها براتب السنة الأولى من رتبة ملازم .

٢ - حامل الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة واول مهنته في مجال اختصاصه لمدة لا تقل عن أربع سنوات بعد الحصول على هذه الشهادة براتب السنة الثانية من رتبة ملازم .

٣ - حامل الشهادة الجامعية الثانية (الدبلوم) والتي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنة بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة براتب السنة الثانية من رتبة ملازم .

٤ - حامل الشهادة الجامعية الثانية (الماجستير) والتي لا تقل مدة الدراسة للحصول عليها عن سنتين بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة براتب السنة الثالثة من رتبة ملازم .

٥ - حامل الشهادة الجامعية الثانية المنصوص عليها في البند ٤ من هذه الفقرة واول مهنته في مجال اختصاصه لمدة لا تقل عن أربع سنوات بعد الحصول على هذه الشهادة براتب السنة الأولى من رتبة ملازم أول .

٦ - حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) أو ما يعادلها والتي لا تقل مدة الدراسة اللازمة للحصول عليها عن ثلاث سنوات بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة براتب السنة الأولى من رتبة ملازم أول .

٧ - حامل الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) أو ما يعادلها المنصوص عليها في البند ٦ من هذه الفقرة واول مهنته في مجال اختصاصه لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات بعد الحصول على هذه الشهادة براتب السنة الثانية من رتبة ملازم أول .

الحسن بن طلال

١٩٨٩/٧/١

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مسعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شمائل
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والنظافة الاجتماعية د. زهير ملحي	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والسكان المهندس شفيق الزوايدة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف همدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله الترسور
وزير الزراعة د. عدنان بدران	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والآثار يئال حكمت	وزير الشباب د. عوض خليفات
وزير الصناعة والتجارة زيد غناب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	
وزير العمل د. جمال البذور	وزير التخطيط زيد فريز	وزير العدل باسل جردانه	وزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش

نحى الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٩
نظام معدل لنظام التأمين على طائرات وطبائري
وركاب سلاح الجو الملكي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام انظم معدل لنظام التأمين على طائرات وطبائري وركاب سلاح الجو الملكي الاردني لسنة ١٩٨٩ ويقرأ مع النظام رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص البند ١ من الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
١ - مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ عشرة الاف دينار اردني للطيار والملاح الجوي والمعاون الجوي وبأموال النقل الجوي من رتبة ضابط في حالة الوفاة تدفع لورثته الشرعيين .

١٩٨٩-٧-١

الحسن بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملخص	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير السياحة والاثر ينال حكمت	وزير الشباب د. عوض خليفات
وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والاعلام	وزير الاشغال العامة والاسكان
زيد عتاب	نصوح المجالي	المهندس شفيق الزوايدة
وزير العمل	وزير التخطيط	وزير المالية
د. جمال البدور	زيد فريز	باسل جردانه
	راتب الوزني	باسل جردانه
	المهندس حكمت الخماش	

نحى الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩
نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات
المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع النظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٦١ من النظام الاصلي باضافة الفقرة ي التالية اليها ويعدل ترتيب الفقرات ي و ل الواردة فيها لتصبح ك ل و م على التوالي:
ي - تصرف القطع والعدة الفنية المطلوبة لصيانة الزوارق بموافقة قائد خفر السواحل الملكي .

١٩٨٩-٧-١

الحسن بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن شاكور
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملخص	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق الزوايدة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله القسور
وزير المياه والري	وزير الزراعة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس محمد صالح الكيلاني د. عدنان بدران	المهندس حكمت الخماش	زيد عتاب	المهندس شفيق الزوايدة
وزير المالية	وزير النقل والاتصالات	وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والاعلام
باسل جردانه	المهندس حكمت الخماش	زيد عتاب	نصوح المجالي
وزير العمل	وزير التخطيط	زيد فريز	باسل جردانه
د. جمال البدور	زيد فريز	باسل جردانه	المهندس حكمت الخماش

هكذا من أشهول

نحس الحسن بن طهرل نائب جهره الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٧/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٩
نظام معدل لنظام القناصل الفخريين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام القناصل الفخريين لسنة ١٩٨٩) . ويأمر مع النظام رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ب من المادة ١٥ من النظام الاصلي بالفاء عبارة ٢٠ / الواردة فيها والاستضافة عنها بعبارة ١٠ / .

الحسن بن طلال

١٩٨٩-٧-١

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية المشريف زيد بن شاكور	رئيس الوزراء وزير الدفاع المشريف زيد بن شاكور
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس شفيق الزوايدة	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله التيسور
وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني د. عدنان بدران	وزير الزراعة رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير دولة لشؤون والاوقاف يغال حكمت	وزير الشباب د. عوض خليفات
وزير المالية بلسل جردانه	وزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش	وزير الصناعة والتجارة زياد عناب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي
وزير العمل د. جمال البدور	وزير التخطيط زياد فريز	وزير العدل زياد فريز	وزير الشؤون زياد فريز

صدرت الارادة الملكية السلية بالوامعة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون العربي بشكلها التالي :-

اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين دول مجلس التعاون العربي

ان دول مجلس التعاون العربي :
الملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية العراقية
الجمهورية المصرية
الجمهورية العربية السورية

انطلاقاً من ايمانها العميق في ايجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز سيع التعاون القانوني والقضائي وتطويره والارتقاء به الى اعلى مستوى من التنسيق والتكامل بما يحقق وحدة التشريع بين دول المجلس الذي يعتبر هدفا قوميا ينبغي السعي لتحقيقه .

ورغبة منها با يكون التعاون القانوني والقضائي شاملاً لجميع المجالات بما يتفق واهداف اتفاقية مجلس التعاون العربي الموقع عليها في بغداد في ١٠ رجب ١٤٠٩ هـ الموافق ١٦ شباط - فبراير ١٩٨٩ م لادبية .

قد اتفقت على ما يأتي :

الباب الاول مجال التعاون القانوني والقضائي

المادة ١

تتبادل الاطراف المتعاقدة بصفة منتظمة المعلومات المتعلقة بالتنظيم القضائي وتعمل على اتخاذ الاجراءات الرامية الى التنسيق بين النصوص التشريعية في هذا المجال .

المادة ٢

تتبادل الاطراف المتعاقدة بصفة منتظمة نصوص التشريعات النافذة والمنطبوعات والنشرات والبحوث القانونية والقضائية والمجلات التي تنشر فيها الاحكام القضائية .

المادة ٣

تتبادل الاطراف المتعاقدة القضاة واعضاء الادعاء العام (النيابة العامة) والباحثين القانونيين وتشجع ليرة الوفود القضائية وتنظم دورات تدريبية للمعلمين في الجهر القضائي والاجهزة المساعدة لـ (الدوائر العدلية) .

المادة ٤

تشجع الاطراف المتعاقدة عقد المؤتمرات والندوات وحلقات البحث المتعلقة بالقضاء والعدالة والمواضيع القانونية الاخرى .

المادة ٥

تتبادل الاطراف المتعاقدة الخبرات والتجارب بشأن استخدام التقنيات الحديثة لتطوير وسائل العمل في المحاكم والدوائر العدلية .

هكذا من الأشهر

المادة ٦

تجرى المراسلات الخاصة بالأمور المنصوص عليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية بين وزارات العدل لدى الأطراف المتعاقدة .

المادة ٧

يتمتع مواطنو الأطراف المتعاقدة داخل حدود كل منها وكذلك الأشخاص المعنوية المنشأة أو المصرح بها وفقا لقوانين كل طرف بحق التقاضي أمام الجبلت القضائية للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها ولا يجوز لأي طرف وضع أية قيود تقيد أو تحد من استعمال هذا الحق .
ولرعايا كل من الأطراف المتعاقدة على إقليم الدولة الأخرى الحق في التمتع بالمساعدة القضائية بذات الشروط الخاصة برعايا هذه الدولة .

المادة ٨

يجوز لأحد الأطراف المتعاقدة الطلب من الطرف المتعاقد الآخر تزويده ببيانات عن الأحكام القضائية النهائية الصادرة بحق مواطنيه المقيمين لديه والمقيمة في سفح الحالة الجنائية .

المادة ٩

تكون للوثائق والمستندات الرسمية المصدقة وفق الأصول القانونية والمبلغية (المعلنة) من الجهات المختصة لدى أحد الأطراف المتعاقدة نفس القوة والأثر القانونية للوثائق الرسمية الصادرة في دولة الطرف الآخر .

الباب الثاني

تبليغ (اعلان) الوثائق والاوراق القضائية

المادة ١٠

يتم تبليغ (اعلان) الوثائق والاوراق القضائية وفقا لقوانين الطرف المطلوب اليه التبليغ (الاعلان) .

المادة ١١

أولا : تتم اجراءات التبليغ (الاعلان) مباشرة بين السلطات القضائية المتحالفة دون توسط الطرق الدبلوماسية . وإذا لم توجد جهة قضائية بمثلثة تنضم الاجراءات بواسطة المحكمة التي تقع في دائرتها محل اقامة المطلوب تبليغه . ويتنسب لتبليغات (اعلانات) عريضة الدعوى المرفوعة ضد اشخاص اعتبارية مقيمة في اي من البلدين من المعين كذلك أن ترسل صورة من الاعلان والتبليغ الى مكتب وزير العدل . ويعتبر الاعلان أو التبليغ الحاصل في اقليم أي من الأطراف المتعاقدة طبقا لاحكام هذه الاتفاقية كأنه قد تم في اقليم الطرف الآخر .

ثانيا : ترسل الوثائق والاوراق القضائية المتعلقة بقضايا الجزئية مباشرة عن طريق وزارة العدل لدى كل طرف متعاقد .

المادة ١٢

أولا : يجري تبليغ (اعلان) الوثائق والاوراق القضائية من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه ذلك وفقا لاحكام القانونية المرمية لديه .

ثانيا : اذا تعذر التبليغ (الاعلان) فعلى الجهة القضائية المطلوب اليها التبليغ (الاعلان) اخبار الجهة المطلوبة بذلك . يبين الإيهام الذي حلت دون التبليغ (الاعلان) .

المادة ١٣

إذا كانت الجهة المطلوب اليها تبليغ (اعلان) الوثائق القضائية غير مختصة فتقوم من تلقاء نفسها بأرسالها الى الجهة المختصة وإذا تعذر عليها ذلك تحيلها الى وزارة العدل وتخطر فوراً الجهة المطلوبة بما تسم في الحالين .

المادة ١٤

يجب أن ترفق الوثائق والاوراق القضائية بطلب يحتوي على البيانات الآتية : -
أولا - الجهة التي صدرت عنها الوثيقة أو الورقة . ثانيا - نوع الوثيقة أو الورقة المطلوب تبليغها (اعلانها) .
ثالثا - الاسم الكامل للمطلوب تبليغه (اعلانه) وجنسيته ومهنته وعنوانه والمقر القانوني للشخص المعنوي (الاعتباري) وعنوانه والاسم الكامل لمثله القانوني .
رابعا - المعلومات عن القضية التي يطلب التبليغ (الاعلان) عنها .

المادة ١٥

أولا : لا يربط تبليغ (اعلان) الوثائق أو الوراق القضائية للجهة المطلوب اليها التبليغ (الاعلان) الحق في استيفاء أية رسوم أو مصاريف .
ثانيا : يتحمل كل طرف نفقات التبليغ (الاعلان) الذي يتم في بلده .

المادة ١٦

لا يجوز للدولة المطلوب اليها اعلان أو التبليغ أن ترفض اجراءه الا اذا رأت من شأن تنفيذه المساس بسيادتها أو بالنظام العام أو الآداب العامة فيها .
وفي حالة رفض التنفيذ تقوم الجهة المطلوب اليها بذلك باخطار الجهة المطلوبة بهذا الامر مع بيان اسباب الرفض .

الباب الثالث

الانابة القضائية

المادة ١٧

يتعهد كل طرف من الأطراف المتعاقدة بأن يقوم نيابة عن الطرف الآخر بأي اجراء قضائي يتعلق بدعوى قائمة وبصفة خاصة سماع شهادة الشهود وتلقي تقارير الخبراء ومناقشتهم . واجراء المعاينة (الكشف) ومطلب تحليف اليمين .

المادة ١٨

أولا - ترسل طلبات الانابة القضائية مباشرة من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التبليغ (اعلان) الى الجهة المطلوب اليها تنفيذ الانابة لدى أي طرف متعاقد آخر .
ثانيا - اذا كانت الجهة المطلوب اليها تنفيذ الانابة غير مختصة تحيل الطلب من تلقاء نفسها الى الجهة المختصة لديها وإذا تعذر عليها ذلك تحيلها الى وزارة العدل وتخطر فوراً الجهة المطلوبة بما تم في الحالين .
ثالثا - ترسل طلبات الانابة القضائية في القضايا الجزائية المطلوب تنفيذها لدى أي من الأطراف المتعاقدة مباشرة عن طريق وزارة العدل لدى كل منها .

المادة ١٩

أولا - يحظر طلب الانابة القضائية وفقا لقانون الطرف المتعاقد المطلوب .
ثانيا - يجب أن يكون طلب الانابة القضائية مؤرخا وموقعا عليه ومختوما بختم الجهة المطلوبة هو وجبوع الوراق المرفقة به دون حاجة للتصديق عليه أو على هذه الوراق .
ثالثا - يجب أن يتضمن طلب الانابة القضائية الجهة الصادر عنها الطلب ونوع القضية والجهة المطلوب اليها التنفيذ وجميع البيانات التفصيلية المتعلقة بقضية القضية وخاصة اسم الشهود ومحلات إقامتهم والاسئلة المطلوب طرحها عليهم .

كل من من الأشهر

المادة ٢٠

أولا — يتم تنفيذ الإنابة القضائية وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب اليه ذلك .
ثانيا — تحاط الجبة الطلبية ، بناء على طلبها علميا يمكن وتاريخ وتنفيذ الإنابة لغرض تمكين الاطراف المعنية أو وكلائهم من حضور التنفيذ وذلك وفقا للحدود المسموح بها في قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ .

المادة ٢١

إذا تعذر تنفيذ طلب الإنابة القضائية فعلى الجبة القضائية المطلوب اليه تنفيذ الطلب إخبار الجهة الطلبية بذلك مبينة الأسباب التي حالت دون تنفيذ الطلب .

المادة ٢٢

يكون للإجراء الذي يتم بطريق الإنابة القضائية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية الأثر القانوني ذاته كما لو تم إلم الجبة المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب .

المادة ٢٣

لا يرتب تنفيذ الإنابة القضائية الحق في استيفاء أية رسوم أو مصاريف فيها عدا أجور الخبراء ، أن كان لباقتضى ، ونفقات الشهود التي يلتزم الطالب بأدائها، ويرسل بها بيان مع ملف الإنابة .

الباب الرابع

حضور الشهود والخبراء

المادة ٢٤

أولا — لا تجوز ملاحقة أو إلقاء القبض أو محاكمة أو حبس الشاهد أو الخبير إيا كانت جنسيته إذا حضر مختارا إلى إحدى الدول أطراف هذه الاتفاقية بناء على استدعاء من السلطات القضائية فيها ، وذلك عن فعل معاقب عليه كان قد ارتكبه قبل حضوره؛ أو لسبب حكم سابق على هذا الحضور ، ويتمين تبليغ (إعلان) الشاهد أو الخبير عند تبليغه (إعلانه) بالاستدعاء .
ثانيا — تزول الحصانة المنصوص عليها في الفقرة (أولا) من هذه المادة عن الشاهد أو الخبير :
أ — إذا انتضت مدة ثلاثين يوما على تاريخ إشعاره من الجهات القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب بأن يقامه لم يعد ضروريا لديه إلا إذا كانت هناك أسباب خرجته عن إرادته تمنعه .
ب — إذا عاد إلى بلد الطرف المتعاقد الطالب بحض اختياره بعد أن غادره .

المادة ٢٥

أولا — يجوز أن ينقل مؤقتا ، الشخص المحبوس لدى أحد الأطراف المتعاقدة إلى الطرف الآخر بناء على استدعائه من قبل إحدى محاكمه كشاهد أو خبير ، شريطة إرجاعه متى أصبح بقاؤه غير ضروري ويتنعم الشخص المحبوس المنقول بالحصانة المنصوص عليها في الفقرة (أولا) من المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية .

ثانيا — للجهة المطلوب إليها نقل المحبوس رفض هذا الطلب في الحالات الآتية :
أ — إذا كان وجوده ضروريا لدى الطرف المطلوب اليه نقله .

ب — إذا كان من شأن نقله إطلاع أحد الجاس .

ج — إذا تعذر نقله لاعتبارات لا يمكن التغلب عليها .

ثالثا — يتحمل الطرف المتعاقد الطالب نفقات نقل الشاهد أو الخبير المنصوص عليه في الفقرة (أولا) من هذه المادة .

المادة ٢٦

للشاهد أو الخبير الحق في تقاضي مصروفات السفر والإقامة ومفاته من أجر من الطرف المتعاقد الطالب وتبين في أوراق التبليغ (الإعلان) المبلغ الذي تستحق للشاهد أو الخبير ، ويدفع الطرف المتعاقد الطالب مقدما هذه المبالغ إذا طلب الشاهد أو الخبير ذلك .

الباب الخامس

الاعتراف بالأحكام وتنفيذها

المادة ٢٧

أولا — يعترف وينفذ كل من الأطراف المتعاقدة الأحكام الحائزة قوة الشيء المقضي به الصادرة في القضايا المدنية والتجارية والإدارية والأحوال الشخصية والأحكام المقررة للتعويض في القضايا الجزائية ، التي تصدر لدى إحدى الأطراف المتعاقدة بعد نفاذ هذه الاتفاقية .

ثانيا — يتم الاعتراف والتنفيذ وإجراءاتهما وفقا لقانون الطرف المتعاقد الذي يجري الاعتراف والتنفيذ لديه .
ثالثا : لا تسري هذه المادة على :

أ — الأحكام التي تصدر ضد دولة الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف أو التنفيذ أو ضد أحد موطنينها عن أعمال قام بها أثناء الوظيفة أو بسببها فقط .

ب — الأحكام التي يتنازل الاعتراف بها أو تنفيذها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ .

ج — الإجراءات الوقتية والحفظية والأحكام الصادرة في قضايا الإفلاس والفرائب والرسوم .

المادة ٢٨

لا يجوز للسلطة القضائية المختصة لدى الطرف المطلوب اليه التنفيذ أن تبحث في أسس الدعوى ولا يجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم إلا في الحالات التالية :

أولا : إذا كان مخالفا لأحكام القانون أو النظام العام أو الآداب العامة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف والتنفيذ .

ثانيا — إذا لم يبلغ (يعلن) الخصم المحكوم عليه أو من يتوب عنه قانونا على الوجه الصحيح بالحكم طبقا لقانون الطرف المتعاقد الذي صدر لديه .

ثالثا — إذا كانت الجهة القضائية التي أصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بمقتضى أحكام القانون الناقد في دولتها .

رابعا — إذا كان قد صدر حكم حائز قوة الشيء المقضي به بين نفس الخصوم في ذات الموضوع من إحدى محاكم الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف والتنفيذ ، أو إذا كانت لدى هذه المحاكم دعوى تبت النظر بين نفس الخصوم في ذات الموضوع رفعت قبل أقبله الدعوى إلم المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب الاعتراف به وتنفيذه .

المادة ٢٩

تعتبر محاكم الطرف الذي صدر به الحكم المختصة في الحالات التالية : —

أولا — إذا كان موطن المدعى عليه أو محل أقبلته في إقليم البلد المتعاقد .

ثانيا — إذا كان للمدعى عليه وقت النظر بالدعوى محل أو فرع ذو صلة تجارية أو صناعية أو غير ذلك في إقليم ذلك البلد المتعاقد وكانت قد اتبعت عليه الدعوى لنزاع متعلق بممارسة نشاط هذا الفرع أو المحل .

ثالثا — إذا كان الالتزام التعاقدي موضوع النزاع قد نفذ أو كان واجب التنفيذ لدى ذلك البلد المتعاقد بموجب اتفاق صريح أو ضمني بين المدعى والمدعى عليه .

رابعا — في حالات المسؤولية غير العقابية إذا كان الفعل المستوجب للمسؤولية قد وقع في إقليم البلد المتعاقد .

خامسا — إذا كان المدعى عليه قد قبل الخضوع صراحة لاختصاص محاكم ذلك البلد المتعاقد سواء كان عن طريق تعيين موطن مختار أو عن طريق الاتفاق على اختصاصها متى كان قانون ذلك البلد المتعاقد لا يحرم مثل هذا الاتفاق .

هكذا من الأشهر

سادسا : اذا ابدى المدعي عليه دفاعه في موضوع الدعوى دون ان يدفع بعدم اختصاص المحكمة المرغوع املها النزاع .
 سابعاً : اذا كلفت الدعوى تتعلق بمنازعة خاصة بمقتضى كائن باقليم هذه الدولة .
 ثانياً : اذا كان للدائن بلفقة موطن او محل اقلية معتاد على اقليم او اراضي هذه الدولة .
 ثلثاً : في مسائل الحضارة ، اذا كان محل اقلية الاسرة او القريب الذي يقيم معه القاصر او القصر يقع في اقليم هذه الدولة .

المادة ٣٠

يجب على الجهة التي تطلب الاعتراف بالحكم وتنفيذه لدى أي من الاطراف المتعاقدة الاخرى تقديم ما يأتي :
 اولاً - نسخة مصدقة من الحكم تأييد كونه حكماً حائزاً قوة الشيء المقتضى به قابلاً للتنفيذ مالم يكن ذلك ظاهراً في الحكم نفسه .
 ثانياً - شهادة او تأييد رسمي بأن الحكم كان قد بلغ اعلاناً وفقاً للقانون .
 ثالثاً - نسخة من مستند تبليغ (اعلان) الحكم او أي مستند آخر مصدق عليه من شأنه اثبات تبليغ (اعلان) المدعى عليه تبليغاً (اعلاناً) صحيحاً بالدعوى الصادر فيها الحكم وذلك في حالة الحكم الغيابي .
 رابعاً - يجب ان تكون المستندات المبينة في هذه المادة موقعة عليها رسمياً ومختومة بختم المحكمة المختصة دون حاجة الى التصديق عليها من أية جهة اخرى .

المادة ٣١

اولاً - تنفذ السندات التنفيذية التي أبرمت في دولة الطرف المتعاقد لدى الاطراف المتعاقدة الاخرى طبقاً للاجراءات المبينة بالنسبة للاحكام القضائية اذا كانت خاضعة لتلك الاجراءات ويشترط ان لا يكون في تنفيذها ما يتعارض مع احكام القانون او النظم العلم او الاداب العلمية لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ .
 ثانياً - يتعين على الجهة التي تطلب الاعتراف بسند موثق وتنفيذه لدى الطرف المتعاقد الاخر ان تقدم نسخة رسمية منه مختومة بختم الموثق (الكاتب العدل) ومصدقاً عليها ، او شهادة صادرة منه تفيد ان المستند حائز لقوة السند التنفيذي .
 ثالثاً - تطبق في الاحوال الواردة بالفقرتين (اولا) ، وثانياً ، هذه المادة احكام المادة ٣٠ من هذه الاتفاقية .

المادة ٣٢

اولاً - مع مراعاة احكام المادة ٢٨ من هذه الاتفاقية يعترف باحكام المحكمين وتنفذ لدى أي من الاطراف المتعاقدة بنفس الكيفية المنصوص عليها في هذا الباب وتتبع التواعد القانونية لدى الطرف المتعاقد المطلوب التنفيذ لديه ولا يجوز للجهة القضائية المختصة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ ان تبحث في موضوع التحكيم ولا ان ترفض تنفيذاً الحكم الا في الحالات الاتية :
 ١ - اذا كان قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه الاعتراف وتنفيذ الحكم لا يجيز حل موضوع النزاع عن طريق التحكيم .
 ب - اذا كان حكم المحكمين صادراً بتنفيذاً لشرط اول عقد تحكيم باطل او لم يصبح نهائياً .
 ج - اذا كان المحكمون غير مختصين طبقاً لمعد أو شرط التحكيم أو طبقاً للقانون الذي صدر حكم المحكمين بمقتضاه .
 د - اذا كان الخصوم لم يبلغوا (يعلنوا) بالحضور على الوجه الصحيح .
 هـ - اذا كان في حكم المحكمين ما يخالف احكام القانون او النظم العلم او الاداب العلمية لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التنفيذ .
 ثانياً - يتعين على الجهة التي تطلب الاعتراف بحكم المحكمين وتنفيذه ان تقدم نسخة معتمدة من الحكم مصحوبة بشهادة صادرة من الجهة القضائية تفيد حيازته للقوة التنفيذية .
 ثالثاً - في حالة وجود اتفاق صريح مكتوب من الاطراف المتعاقدة يقتضى بموجبه الخضوع لاختصاص المحكمين وذلك للفصل في نزاع معين أو فيما قد ينشأ بين الطرفين من منازعات في علاقة قانونية معينة يجب تقديم نسخة معتمدة من الاتفاق المشار اليه .

الباب السادس تسليم المتهمين والمحكوم عليهم

المادة ٣٣

يتعهد كل طرف من الاطراف المتعاقدة ان يسلم الاشخاص الموجودين لديه الموجه اليهم اتهام من الجهات المختصة او المحكوم عليهم من الجهات القضائية لدى أي من الاطراف المتعاقدة الاخرى وذلك وفقاً للتواعد والشروط الواردة في هذا الباب .

المادة ٣٤

اولاً - يجوز لكل طرف من الاطراف المتعاقدة ان يتمتع من تسليم مواطنيه ويتعهد في الحدود التي يمتد اليها اختصاصه بتوجيه الاتهام ضد من يرتكب منهم لدى أي من الاطراف المتعاقدة الاخرى جرائم معانين عليها في قانون كل من الدولتين بعقوبة سالبة للحرية مدتها سنة ، او بعقوبة اشد لدى أي من الطرفين المتعاقدين وذلك اذا موجه اليه الطرف المتعاقد الآخر ، طلباً باللاحقة مسجولاً بالملفات والوثائق والاشياء والمعلومات التي تكون في حيازته ، ويحاط الطرف المتعاقد المطلوب عاباً بها في شأن طلبه .
 ثانياً - تحدد جنسية المتهم في تاريخ وقوع الجريمة المطلوب من اجلها التسليم .

المادة ٣٥

يكون التسليم واجبا بالنسبة للاشخاص الاتي بيانهم :
 اولاً - من وجه اليهم الاتهام عن افعال معانين عليها بمقتضى قوانين كل من الطرفين المتعاقدين - طالبا التسليم والمطلوب اليه التسليم بعقوبة سالبة للحرية مدتها سنة او بعقوبة اشد في قانون أي من الطرفين اياً كان الحدان الاقصى والادنى في تدرج العقوبة المنصوص عليها .
 ثانياً - من وجه اليهم الاتهام عن افعال غير معانين عليها في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم او كانت العقوبة المقررة للافعال لدى الطرف المتعاقد طالب التسليم لا تنظر لها لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم اذا كان الاشخاص المطلوبين من مواطني الطرف المتعاقد طالب التسليم او من مواطني طرف متعاقد آخر يقرر نفس العقوبة .
 ثالثاً - من حكم عليهم حضورياً او غيبياً من محاكم الطرف المتعاقد الطالب بعقوبة سالبة للحرية لمدة سنة او بعقوبة اشد عن افعال معانين عليها بمقتضى قانون الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم .
 رابعاً - من حكم عليه حضورياً او غيبياً من محاكم الطرف المتعاقد الطالب عن فعل غير معانين عليه في قوانين الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم او بعقوبة لا تنظر لها في قوانينه اذا كان من مواطني الطرف المتعاقد طالب التسليم او من مواطني طرف متعاقد آخر يقرر نفس العقوبة .

المادة ٣٦

لا يجوز التسليم في الاحوال التالية :-
 اولاً - اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم معتبرة بمقتضى التواعد القانونية النافذة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم جريمة لهاصفة سيادية .
 ولا تعتبر من الجرائم ذات الصيغة السياسية ولو كانت بهدف سياسي الجرائم الاتية :
 ١ - التعدي على ملوك ورؤساء الاطراف المتعاقدة او زوجاتهم او اصولهم او فروعهم .
 ب - التعدي على اولياء العهد او نواب الرؤساء لدى الاطراف المتعاقدة .
 ج - القتل العمد او السرقة المصحوبة بكراهة ضد الافراد او السلطات او وسائل النقل والمواصلات .
 د - التعدي على الاشخاص المحيين دولياً بمقتضى الدبلوماسية .
 هـ - اخذ رهائن .
 و - التعدي على سلامة الطيران المدني والطارات المدنية والملاحة البحرية والموانئ البحرية .
 ثانياً - اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم تنحصر في الاخلال بواجبات عسكرية .

هكذا من أشهر

ثالثا : اذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم قد ارتكبت في حدود دولة الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم الا اذا كانت هذه الجريمة قد اضررت بمصالح الطرف المتعاقد طالب التسليم وكانت قوانينه تنص على تتبع مرتكبي هذه الجرائم ومعاقتهم .

رابعا : اذا كانت الجريمة قد صدر بشأنها حكم نهائي لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم .

خامسا : اذا كانت الدعوى عند وصول طلب التسليم قد انقضت او المعقوبة قد سقطت بمضي المدة طبقا لقانون الطرف المتعاقد طالب التسليم .

سادسا : اذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج حدود الطرف المتعاقد الطالب من شخص لا يحمل جنسيته وكان تاتون الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم لاجيز توجيه الاتهام عن مثل هذه الجريمة اذا ارتكبت خارج حدوده من مثل هذا الشخص .

سلبا : اذا صدر عفو لدى الطرف المتعاقد الطالب .

ثالثا : اذا كان قد سبق توجيه الاتهام بشأن أية جريمة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم او كان قد سبق صدور حكم بشأنها لدى طرف متعاقد ثالث .

المادة ٣٧

يقدم طلب التسليم كتابي من وزارة العدل لدى الطرف المتعاقد طالب التسليم الى وزارة العدل لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم ويرفق بطلب التسليم ما يأتي : -

اولا - بيان مفصل عن هوية الشخص المطلوب تسليمه واوصافه وجنسيته وصورته ان أمكن .

ثانيا - أمر القبض على الشخص المطلوب تسليمه أو أية وثيقة أخرى لها نفس القوة صادرة من الجهات المختصة أو أصل حكم الإدانة الصادر طبقا للاوضاع المقررة في قانون الطرف المتعاقد الطالب أو صورة رسمية له مصدقا عليها من الجهة المختصة لدى الطرف المتعاقد الطالب .

ثالثا - مذكرة تتضمن تاريخ ومكان ارتكاب الأعمال المطلوب التسليم من اجلها ووصفها القانوني والنصوص القانونية المنطبقة عليها مع صورة رسمية من أوراق التحقيق .

المادة ٣٨

اولا - يجوز في حالة الاستعجال وبناء على طلب وزارة العدل لدى الطرف المتعاقد الطالب القبض على الشخص المطلوب وتوقيفه مؤقتا لحين وصول طلب التسليم ومرفقاته المبينة في المادة ٣٧ من هذه الاتفاقية ويبلغ (يعلن) طلب القبض أو التوقيف المؤقت الى وزارة العدل لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم بطريق البريد أو البريد أو بالبرق أو بأية وسيلة أخرى يمكن اثباتها كتابية . مع الانصاح عن نية إرساله طلب التسليم طبقا لاحكام المادة ٣٧ من هذه الاتفاقية وتحل الجبهة الطالبة دون تاخير بها اتخاذ من اجراءات بشأن طلبها .

ثانيا - يجب الافراج عن الشخص المطلوب تسليمه اذا لم ي تلقى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم خلال ٣٠ يوما من تاريخ القبض عليه الوثائق المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذه الاتفاقية أو طلبا باستمرار التوقيف المؤقت ولا يجوز بأية حلة أن تتجاوز مدة التوقيف المؤقت ستين يوما من تاريخ بدئه .

ثالثا - يجوز في أي وقت الافراج عن الشخص المطلوب تسليمه على أن يتخذ الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم الاجراءات التي يراها ضرورية للحيلولة دون فراره . ولا يمنع الافراج عن الشخص المطلوب تسليمه من القبض عليه من جديد وتسليمه اذا ما استكمل طلب التسليم فيما بعد .

رابعا - تحسم مدة التوقيف المؤقت الحاصل استنادا الى الفقرة (اولا) من هذه المادة من أية عقوبة يحكم بها على الشخص المسلم لدى الطرف المتعاقد طالب التسليم .

المادة ٣٩

اولا - اذا تعددت طلبات التسليم من اطراف متعاقدة مختلفة تكون الاولوية في التسليم للطرف المتعاقد الذي اضررت الجريمة بانه أو بمصالحه ، ثم للطرف المتعاقد الذي ارتكبت الجريمة في حدوده ، ثم للطرف المتعاقد الذي ينتمي اليه الشخص المطلوب تسليمه بجنسيته عند ارتكابه الجريمة .

ثانيا - اذا اتحدت الظروف يقدم الطرف المتعاقد الاسبق طلبا التسليم .

ثالثا - اذا كانت طلبات التسليم من جرائم متعددة فيكون الترجيح بينهما حسب ظروف الجريمة وخطورتها .

المادة ٤٠

يسلم الى الطرف المتعاقد طالب التسليم كل ما يوجد في حيازة الشخص المطلوب تسليمه عند ضبطه وكذلك ما يجوز أن يتخذ دليلا على الجريمة أو التي تكشف فيها بعد بقدر ما تسمح به احكام القوانين النافذة لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم .

المادة ٤١

اولا - يقوم الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم بتبليغ الطرف المتعاقد طالب التسليم بمكان وتاريخ تسليم الشخص المطلوب .

ثانيا - اذا لم يتسلم الطرف المتعاقد طالب التسليم الشخص المطلوب في المكان والتاريخ المحددين يجوز الافراج عنه بعد مرور ١٥ يوما على هذا التاريخ وعلى أية حال يتم الافراج عنه بانقضاء ٣٠ يوما على التاريخ المحدد للتسليم . ولا يجوز المطالبة بتسليمه مرة أخرى عن الفعل أو الاعمال التي طلب من اجلها التسليم .

ثالثا - اذا حالت ظروف استثنائية دون تسليم الشخص المطلوب أو تسلمه وجب على الطرف المتعاقد صاحب الشأن أن يخبر الطرف المتعاقد الآخر بذلك قبل انقضاء الاجل ويتفق الطرفان المتعاقدان على اجل نهائي للتسليم يخلو سبيل الشخص المطلوب عند انقضائه ، ولا يجوز المطالبة بتسليمه بعد ذلك عن نفس الفعل أو الاعمال التي طلب من اجلها التسليم .

المادة ٤٢

اولا - اذا كان الشخص المطلوب تسليمه متبها أو محكوما عليه لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم عن جريمة خلاف تلك التي طلب من اجلها التسليم وجب على هذا الطرف المتعاقد أن ينسل في طلب التسليم وان يخبر الطرف المتعاقد الطالب بقراره فيه وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة ٤١ من هذه الاتفاقية .

ثانيا - وفي حالة قبول طلب التسليم يؤجل تسليم الشخص المطلوب حتى تنتهي محاكمته لدى الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم ، وإذا كان محكوما عليه حتى يتم تنفيذ العقوبة المحكوم بها . وتتبع في هذه الحالة احكام المادة ٤١ من هذه الاتفاقية .

ثالثا - لاتحول احكام هذه المادة دون إمكان إرسال الشخص المطلوب مؤقتا للمنول امام الجهات القضائية لدى الطرف المتعاقد الطالب على أن يتم مصادرة باعادته بمجرد ان تصدر الجهات القضائية لديه قرارا بشأنه .

المادة ٤٣

اذا وقع أثناء سير اجراءات الدعوى وبعد تسليم الشخص المطلوب تعديل في تكييف الفعل موضوع الجريمة التي سلم الشخص المطلوب من اجلها فلا يجوز توجيه اتهام اليه أو محاكمته الا اذا كانت العناصر المكونة للجريمة بتكييفها الجديد تبين التسليم .

المادة ٤٤

اولا - لا يجوز توجيه اتهام الى الشخص الذي سلم أو محاكمته حاضرا أو بحسه تنفيذ العقوبة بحكوم بها عن جريمة سابقة على تاريخ التسليم غير تلك التي سلم من اجلها والجرائم المرتبطة بها أو الجرائم التي ارتكبها بعد التسليم الا في الحالتين الآتيتين : -

أ - اذا كان الشخص قد اتاحت له حرية ووسيلة الخروج من دولة الطرف المتعاقد المسلم اليه ولم يغادر خلال ٣٠ يوما بعد الافراج عنه نهائيا أو خرج منه وعاد اليه باختيارة .

ب - اذا وافق على ذلك الطرف المتعاقد الذي سلمه بشرط تقديم طلب تسليم جديد مرفق به المستندات المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذه الاتفاقية وبمحضر قضائي يتضمن اقوال الشخص المسلم بشأن امتداد التسليم ويشار فيه الى أنه اتحت له فرصة تقديم مذكرة بدفاعه الى الجهات المختصة لدى الطرف المتعاقد طالب التسليم

هكذا من الأصول

ثانيا : لايجوز لطرف معاهد تسليم الشخص المسلم اليه الى دولة ثالثة، في غير الحالة المنصوص عليها في الفقرة (اولا) من هذه المادة الا بناء على موافقة الطرف المتعاقد الذي سلمه اليه، وفي هذه الحالة يقدم الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم طلبا الى الطرف المتعاقد الذي تسلم منه الشخص المطلوب مرفقا به نسخة من الوثائق المقدمة من الدولة الثالثة .

المادة ٥٥

تتعهد الاطراف المتعاهدة بان تسهل مرور الاشخاص المقرر تسليمهم عبر حدودها بمجرد تقديم صورة من قرار التسليم .

المادة ٥٦

اولا : يتحمل الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم جميع المصروفات المترتبة على اجراءات التسليم التي تقسم في حدوده .
ثانيا : يتحمل الطرف المتعاقد الطالب مصروفات مرور الشخص المطلوب خارج حدود الطرف المتعاقد المطلوب اليه التسليم .
ثالثا : يتحمل الطرف المتعاقد الطالب جميع مصروفات عودة الشخص المسلم الى المكان الذي كان فيه وقت تسليمه اذا ثبت عدم مسؤولية او حكم ببراءة .

الباب السابع

تنفيذ عقوبات المحكوم عليهم لدى الدول التي ينتمون اليها

المادة ٥٧

يجوز تنفيذ الاحكام الجزائية الحائزة قوة الشيء المقضي به الصادر لدى احد الاطراف المتعاهدة في دولة اي من الاطراف الاخرى الذي يكون المحكوم عليه من مواطنيها بناء على طلبه ، اذا توافرت الشروط الاتية :
اولا : ان تكون العقوبة المحكوم بها سلبية للحرية لانتزاعها او المدة المتبقية منها او التابطة للتنفيذ عن ستة اشهر .
ثانيا : ان لا تكون العقوبة من اجل احدى الجرائم التي لا يجوز فيها التسليم طبقا للمادة ٣٦ من هذه الاتفاقية .
ثالثا : ان تكون العقوبة من اجل فعل معاقب عليه لدى الطرف المتعاقد المطلوب التنفيذ لديه بعقوبة سلبية للحرية لا تقل مدتها عن ستة اشهر .
رابعا : ان يوافق على طلب التنفيذ كل من الطرف المتعاقد الصادر عنه الحكم والمحكوم عليه .

المادة ٥٨

لايجوز تنفيذ الاحكام الجزائية لدى الطرف المتعاقد الآخر في الحالات الاتية :
اولا : اذا كان نظام تنفيذ العقوبة لدى الطرف المتعاقد طلب التنفيذ لا يتفق ونظام التنفيذ لدى الطرف المتعاقد الصادر فيه الحكم .
ثانيا : اذا كانت العقوبة قد انتقضت ببضي المدة وفق قانون الطرف المتعاقد الصادر لديه الحكم او الطرف المتعاقد طالب التنفيذ .
ثالثا : اذا كانت العقوبة تعد من تدابير الاصلاح والتاديب او المراقبة او العقوبات الفرعية والاضائية وفقا لقوانين ونظام الطرف المتعاقد طلب التنفيذ بلام ينص عليها في قرار الحكم .

المادة ٥٩

يتم تنفيذ العقوبة وفق نظام التنفيذ المعمول به لدى الطرف المتعاقد طلب التنفيذ على ان تخضع منها مدة التوقيف الاحتياطي ومقتضاها المحكوم عليه من اجل الجريمة ذاتها .

المادة ٥٠

اولا : يسري على المحكوم عليه كل من العفو العام والعفو الخاص الصادرين لدى الطرف المتعاقد الذي اسدر الحكم ولايسري عليه العفو الخاص الصادر لدى الطرف المتعاقد طالب التنفيذ .
ثانيا : اذا صدر عفو عام من الطرف المتعاقد طالب التنفيذ وكان يشبل المحكوم عليه، اخطر بذلك الطرف المتعاقد الصادر عنه الحكم الذي له ان يطلب استعادة المحكوم عليه لتنفيذ ما تبقى من العقوبة المحكوم بها، واذا لم يتقدم بهذا الطلب خلال ٣٠ يوما من تاريخ ابلاغه بهذا الاخطار ، يعتبر انه صرف النظر عن استعادة المحكوم عليه ويطبق العفو العام على المحكوم عليه .

المادة ٥١

يقدم طلب تنفيذ الحكم وتثبت فيه الجهة المختصة وفق الاجراءات والقواعد المنصوص عليها في هذا الباب والمعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي اسدر الحكم .

المادة ٥٢

يجوز تنفيذ الاحكام القاضي بعقوبة سلبية للحرية لمدة تقل عن سنة في دولة احد الاطراف المتعاهدة الموجود فيه المحكوم عليه بناء على طلب الطرف المتعاقد الذي اسدر الحكم اذا وافق على ذلك المحكوم عليه والطرف المتعاقد المطلوب لديه التنفيذ .

المادة ٥٣

تكون مصاريف النقل على عاتق الدولة التي تقدمت بطلب النقل ومع ذلك تستثنى المصاريف التي انعمت كلها في اقليم الدولة الاخرى
ويكون توفير الحراسة اثناء النقل على عاتق الدولة التي تنحل بمصاريف النقل ولا يجوز لدولة التنفيذ ، ان تطلب استرداد المصاريف التي انفقتها لتنفيذ العقوبة ومراقبة المحكوم عليه .

الباب الثامن

الاحكام الختامية

المادة ٥٤

يتخذ كل طرف من الاطراف المتعاهدة الاجراءات اللازمة لاسدرا القوانين والانظمة ، الاوائح ، نوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

المادة ٥٥

يمصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها وتودع وثائق التصديق لدى الامة العامة لاجلسر انعقاد العربي في موعد اقصى ٣٠ يوما من تاريخ التصديق .
وتتولى الامة العامة ابلاغ الدول المتعاهدة بذلك

المادة ٥٦

تسري هذه الاتفاقية من تاريخ ايداع وثائق التصديق عليها .

هكذا من الأشهر

المادة ٥٧

تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم إلى عضوية مجلس التعاون العربي من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها إلى هذه الاتفاقية ، لدى الامانة العامة للمجلس .
وقعت في الاسكندرية يوم الجمعة ١٢ من شهر ردى القعدة سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ١٦ يونيو سنة ١٩٨٩ ميلادية .

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية
رئيس الوزراء
وزير العدل

عن حكومة
الجمهورية العراقية
أكرم عبد القادر علي
وزير العدل

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
فاروق سيف النصر
وزير العدل

عن حكومة
الجمهورية العربية اليمنية
محسن العلفي
وزير العدل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكل التالي : -

اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة رغبة منهما في تقوية اواصر الصداقة بينهما وتعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين بلديهما الشقيقتين على أساس من المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وتأمين الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات بين البلدين ، قد اتفقتا على ما يلي : -

المادة الأولى

يشجع الطرفان المتعاقدان حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية ومنتجات الثروات الحيوانية والثروات الطبيعية ذات المنشأ المحلي من وإلى الطرف الآخر على ألا تكون من المنتجات التي تخضع للأنظمة المحلية بحظر استيرادها وتصديرها كما يسمى الطرفان لتقديم كافة التسهيلات الممكنة لدعم حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين .

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينهما بواسطة وسائل النقل الملائمة لكل منهما كلما امكن ذلك .

المادة الثالثة

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين مؤسساتهما ومؤسساتها الحكومية والخاصة ذات الطابع التقني وتبادل الخبراء والفنيين من رعاياهما لتقديم المساعدات ذات الطابع التقني كما يعمل الطرفان المتعاقدان على اتاحة الفرصة لرعاياهما للتدريب والتأهيل في المجالات الاقتصادية والتقنية ويعملان على تنسيق الجهود في مجالات البحوث والدراسات الاقتصادية والتقنية .

المادة الرابعة

- يشجع الطرفان المتعاقدان انتقال رؤوس الأموال في بلديهما مع مراعاة احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية .
- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين نزع ملكية الاستثمارات المعقدة للطرف الآخر أو رعاياه المستثمرة داخل حدود بلده الا لقاء تعويض عادل وعاجل وبنفس العملة التي ورد بها رأس المال المستثمر اصلاً .
- تتبع رؤوس الأموال التي يوظفها أحد الطرفين المتعاقدين أو رعاياه في بلد الطرف الآخر كلفة الحقوق والامتيازات والتسهيلات والخصومات التي نصت عليها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والتي عقدت في نطاق جامعة الدول العربية .
- يشمل كل من الطرفين المتعاقدين للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من رعايا الطرف الآخر المستثمرين في بلدة حرية تحويل الفوائد والأرباح السنوية الصافية ، كذلك إعادة تحويل رأس المال وبنفس العملة التي ورد بها اصلاً لأغراض الاستثمار .
- يطبق على كل نزاع يتعلق بالاستثمارات المعقدة لكل الطرفين المتعاقدين أو مواطنيهم احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية .

هكذا من الأهل

المادة الخامسة

— لتشجيع المشاريع الصناعية والعمرانية والسياحية في كل من البلدين يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة التسهيلات لإنشاء شركات ومؤسسات مشتركة تزاوّل نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية في كل منهما .
ب — يسمح لهذه المشروعات بحرية تصدير منتجاتها وتحديد أسعارها ويتبادل الطرفان المتعاقدان عند الضرورة قوائم بالسلع الخاضعة لرخص التصدير والتصدير .

المادة السادسة

لأغراض هذا الاتفاق تتم المعاملات بعملية حرة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة السابعة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر . كما يسمح كل منهما للطرف الآخر باقتناء المعارض على أراضيه ويقدم له التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرفين .

المادة الثامنة

تشكل لجنة مشتركة من ممثلي البلدين لغرض حسن تنفيذ هذا الاتفاق وتقديم التوسّيات والاقتراحات بشأنه .
وتعقد اللجنة المشتركة اجتماعاتها سنوياً أو بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين في أبو ظبي وعُمان بالتناوب وتعتبر توصياتها نافذة بعد التصديق عليها من السلطات المختصة في كل من البلدين .

المادة التاسعة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه باخطار خطي لا تقل مدته عن ستة أشهر على أن تطبق أحكام هذا الاتفاق على الاستثمارات التي نشأت خلال العمل به إلى أن يتم تصفية الحقوق المتعلقة بها خلال المدة اللازمة لتصفيتها والتي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .
وقع هذا الاتفاق في عَمّان بتاريخ الرابع من ذي القعدة ١٤٠٩ هـ الموافق الثامن من شهر حزيران ١٩٨٩ من نسختين باللغة العربية ويحتفظ كل طرف بأحدهما .

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة
سيف علي الجروان
وزير الاقتصاد والتجارة

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
زياد عسّاب
وزير الصناعة والتجارة

تعليمات بطاقة الانتخاب الشخصية الصادرة بموجب المادة ٢٥ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ وما طرأ عليه من تعديلات

- ١ — يتولى الحكم الإداريون — كل ضمن اختصاصه — أعداد بطاقة الانتخاب الشخصية للناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية وذلك وفقاً للمعلومات والبيانات الواردة في الجداول الانتخابية وأحكام المادة ٢٥ من القانون .
- ب — تصدر بطاقات الانتخاب الشخصية باسم وزير الداخلية ويتم توقيعهما من قبل الحكم الإداري المختص في الدائرة الانتخابية أو من يفوضه بذلك .
- ج — تصدر البطاقات الانتخابية دون صورة الناخب إلا إذا طلب الناخب وضع صورته عليها .
- د — يتم توزيع البطاقات المرفوعة بأشرف الحكم الإداريين وذلك بعد أن يصبح الجداول الانتخابية نهائية .
- ٢ — تعتمد بطاقات الانتخاب الشخصية التي صرّفت بموجب التعليمات السابقة من قبل مكتب الأحوال المدنية ويجوز للحكم الإداريين إدخال التعديلات الضرورية على المعلومات الواردة في هذه البطاقات وفقاً للجدول النهائية أو استبدالها ببطاقات جديدة .
- ٣ — يقوم الحكم الإداريون بفتح سجل خاص يسجل فيه اسم صاحب البطاقة وتوقيع مستلمها ويتم توزيع البطاقات بمعرفة الحكم الإداريين في الدائرة الانتخابية ، ويحق لرب الأسرة أو أحد أفرادها ممن لهم حق الانتخاب استلام هذه البطاقة وكذلك من يحمل تفويضاً بالاسم .
- ٤ — تلغى التعليمات السابقة الخاصة بإصدار بطاقات الانتخاب الشخصية المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٤٢٢ تاريخ ٩-١١-١٩٨٦ .

مسالم مساعده
نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية

هكذا من الأصول

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٩
تعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الاهلية

صادرة بموجب المادة ٧/ب من قانون الجامعات الاهلية المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ م .

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الاهلية لسنة ١٩٨٩) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمصطلحات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

الجلسة	: مجلس التعليم العالي
الرئيس	: رئيس مجلس التعليم العالي
الجامعة الاهلية	: كل جامعة او معهد عال او كلية لانتل مدة الدراسة فيها عن اربع سنوات او ما يعادلها ، وتبج الدرجة الجامعية الاولى ، البكالوريوس) على الاقل وتلكها وتشرف عليها وتديرها جهة غير حكومية .
اللجنة العليا	: اللجنة العليا للاعتماد المؤلفة بموجب هذه التعليمات .
الترخيص المبني	: الموافقة الاولى على انشاء الجامعة الاهلية .
الاعتماد العلم	: اعتبار الجامعة الاهلية مؤهلة للتدريس تاهيلا علما بعد تحقيقها للمعيار التي توضع لهذا الغرض .
الترخيص	: السماح للجامعة الاهلية المرخصة ترخيصا مبدئيا بالبلشرة في التدريس بعد استيفائها لمعيار الاعتماد العلم .
الاعتماد الخاص	: اعتبار الجامعة الاهلية المرخصة المعتمدة اعتمادا علما مؤهلة لتدريس تخصص معين بعد تحقيقها للمعيار التي توضع لهذا الغرض .
المؤسس	: طالب الترخيص الذي يصرح له المجلس بانشاء جامعة اهلية .

المادة ٣ - يقدم المؤسس طلب انشاء الجامعة الاهلية الى الرئيس على النموذج الذي يوضع لهذا الغرض .

المادة ٤ - ١ - يصدر الترخيص المبني والاعتماد العلم والترخيص والاعتماد الخاص بقرارات من المجلس .
ب - على المؤسس بعد حصوله على الترخيص المبني ان يوفر في مدة اقصاها اربع سنوات معيار الاعتماد العلم ، والا اعتبر الترخيص المبني ملغى حكما .

المادة ٥ - يهدف الاعتماد العلم والاعتماد الخاص للجامعات الاهلية الى تحقيق ما يلي : -
١ - النهوض بمستوى التعليم العالي .

ب - المساعدة على تنويع حقول التخصص بما يتناسب وحاجات المجتمع وسوق العمل .

ج - تمكين الجامعة الاهلية من الارتقاء ببنيتها على التكوين والتطوير الذاتيين لتحسين برامجها الدراسية وتطويرها .

المادة ٦ - تشمل معايير الاعتماد العلم المجالات التالية في الجامعة الاهلية : -

اولا : التنظيم العلمي : -

يكون للجامعة الاهلية بنية تنظيمية علمية ويوضع لكل مركز في البنية وصف وظيفي وفقا للخطوط العلية التالية : -

١ - مجلس الجامعة الاهلية .
يؤلف لكل جامعة اهلية المجلس التالي : -

١. مجلس الامناء .
٢. مجلس الجامعة .
٣. مجلس الكلية .
٤. مجلس القسم .

ب - هيئة التدريس

١. اعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاهلية هم : -

- ١ - الاساتذة
- ب - الاساتذة المشاركون
- ج - الاساتذة المساعدون
- د - المدرسون

٢. نسب الطلبة الى اعضاء هيئة التدريس : -
- كليات الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ١ : ٢٠
- كليات العلوم والبحث والزراعة ١ : ٢٠
- كليات الهندسة والميدلة والتربية ١ : ١٥

٣. تسري التعليمات المعمول بها في الجامعات الاردنية على اعضاء هيئة التدريس وبمساعدي البحث والتدريس في الجامعة الاهلية في تعيينهم ورتبهم ونرميسهم واجازاتهم وايفادهم وواجباتهم .

٤. لا تزيد نسبة المدرسين في كل كلية الى مجموع اعضاء هيئة التدريس على ٢٠ / ١ .
٥. يجوز تكليف محاضرين غير متفرغين ونقا للأسس التي يقرها مجلس التعليم العالي على ان لا تقل نسبة اعضاء هيئة التدريس المتفرغين في كل كلية من ٨٠ % .

٦. يكون الحد الاقصى للنصاب التدريسي الاسبوعي لاعضاء هيئة التدريس المتفرغين للمرحلة الجامعية الاولى (البكالوريوس) على النحو التالي : -

- للمدرس ١٥ ساعة
- للاستاذ المساعد والمشارك ١٢ ساعة .
- للاستاذ ٩ ساعات

على ان لا تتجاوز المواد التدريسية ثلاث مواد .
ويجوز عند الضرورة اضافة ٤ ساعات اضافية لكل منهم - ماعدا المدرس - حدا اقصى بموافقتهم .

اما نصاب عضو هيئة التدريس غير المتفرغ فيكون ٦ ساعات حدا اقصى .

ج - فنيو المختبرات والمشاغل

١. يعين عدد من فنيي المختبرات والمشاغل بحيث لا تزيد نسبة الطلبة اليهم على ١٠ : ١ .
٢. لا تقل نسبة المتفرغين من فنيي المختبرات والمشاغل عن ٧٥ % .
٣. لا يزيد النصاب الاسبوعي للفني المتفرغ على ٢٤ ساعة تدريسية عملية .
٤. لا يزيد النصاب الاسبوعي للفني غير المتفرغ على ١٢ ساعة تدريسية عملية .
٥. يشترط في فني المختبر ان يكون حائزا على الدرجة الجامعية الاولى في مجال العمل الذي يعين لـه .

هكذا من اهل

د - نظام الدراسة

١. تتكون السنة الدراسية في الجامعة الاهلية من فصلين دراسيين مدة كل منهما ١٦ اسبوعا ويجوز التدريس في فصل صيفي على ان لا تقل مدته عن ٨ اسابيع .
٢. تشترط المواظبة للدراسة في الجامعة الاهلية ولا يجوز ان يتغيب الطالب عن اكثر من ١٠٪ من الساعات المقررة لاي مادة ، او اكثر من ٢٥٪ في حصة المرض او العذر القهري ، واذا تجاوز ذلك يعتبر الطالب منسحباً من المادة .
٣. لا يجوز ان تزيد المدة التي يقضيها الطالب مسجلاً للحصول على الدرجة الجامعية الاولى على سبع سنوات .
٤. يكون النصاب الدراسي للطالب في الجامعة ١٨ ساعة معتبرة في الفصل هذا اقصى (او ١٨ ساعة تدريسية اسبوعية) ، ويجوز ان يأخذ الطالب ٣ ساعات اضافية اذا كان معدله في الفصل السابق لا يقل عن ٨٠٪ او اذا كانت هذه الساعات ضرورية لتخرجه ، اياها الفصل الصيفي فيكون النصاب الدراسي للطالب ٩ ساعات حدا اقصى .
٥. يكون الحد الأدنى من الساعات التدريسية للحصول على الدرجة الجامعية الاولى كما يلي : -
في كليات الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم البحث ١٢٨ ساعة
في كليات الزراعة والهندسة التطبيقية والتربية ١٣٢ ساعة .
في كليات الهندسة والصيدلة ١٦٠ ساعة .

ثانيا - التنظيم الاداري :

- تكون للجامعة الاهلية بنية تنظيمية ادارية ، ويوضع لكل مركز في البنية وصف وظيفي وفقاً للخطوط العامة التالية : -
- ١ - رئيس الجامعة ونوابه .
 - ٢ - العميد ونوابه .
 - ٣ - رئيس القسم .
 - ٤ - مدير القبول والتسجيل .
 - ٥ - تستوفي الجامعة الاهلية المناصب اللازمة لادارة المكتبة وشؤون الطلبة والشؤون الادارية والمالية والصحية والخدمات .

ثالثا - المباني والمرافق : -

تكون مساحة ارض الجامعة الاهلية ومرافقها على النحو التالي : -

- ١ - ارض الجامعة : -
تحدد مساحة الجامعة الاهلية بمعدل ٢٤٠ لكل طالب للكلية الاولى و ٢٣٥ لكل كلية تالية ، على ان لا يزيد عدد الطلاب للكلية الجامعية الاهلية المفردة على ٢٠٠٠ طالب ، وللجامعة الاهلية على ٨٠٠٠ طالب .

٢ - قاعات التدريس

- تكون اعداد الطلبة في الشعبة الواحدة هذا اقصى على النحو التالي : -
- كليات الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ٦٠ طالبا .
 - كليات العلوم والبحث والعلوم التطبيقية ٤٠ طالبا .
 - ويشترط الا تقل المساحة المخصصة لكل طالب عن ٢٥ م^٢ .

٣ - قاعة المحاضرات

- تشمل مباني الجامعة الاهلية قاعة محاضرات واحدة على الاقل بسعة حدها الأدنى ٢٠٠ طالب ، بمعدل ٤٠ م^٢ لكل طالب .

٤ - المختبرات

- تكون مساحة المختبر الواحد ٢٦٠ م^٢ على الاقل بمعدل ٢٣٠ م^٢ للطالب الواحد ولا يزيد عدد الطلبة في حصة المختبر على ٢٠ طالب .

٥ - المشاغل

- تكون مساحة المشغل الواحد ٢٦٠ م^٢ على الاقل بمعدل ٢٤٠ م^٢ للطالب الواحد ولا يزيد عدد الطلبة في حصة المشغل على ١٥ طالب .

٦ - المكتبة

- تكون سعة المكتبة بحيث تستوعب ٢٠٪ من طلبة الجامعة الاهلية ، وبمعدل ٢٦٠ م^٢ للطالب الواحد .

٧ - سكن الطلبة

- تكون مساحة سكن الطلبة بحيث يخصص ٢٦٠ م^٢ لكل ١٠٠٠ طالب اي بمعدل ٢٩٣ م^٢ للطالب الواحد في الجامعة الاهلية التي ترغب في ان نبني السكن الداخلي للطلبة .

٨ - مرافق للاستعمالات الخاصة

- وتشمل المرافق الرياضية والوسائل التعليمية ، وتكون مساحتها بمعدل ٢٠٦ م^٢ لكل طالب .

٩ - مرافق للاستعمالات العامة

- وتشمل تعاملات المعارض والطعام والترفيه وخزائن الطلبة ، بحيث تستوعب جميعها ٢٠٪ من طلبة الجامعة الاهلية وتكون مساحتها بمعدل ٢٤٠ م^٢ لكل طالب .

١٠ - مرافق للخدمات الصحية والمساعدة

- وتشمل الميادة ومركز للحسبة بمساحات مناسبة .

١١ - دورات المياه

- يخصص مقعد لكل ٣٠ طالبا ، كما تخصص مياه للعلمين في الاجهزة الفنية والادارية والاكاديمية .

١٢ - المشارب الصحية

- يخصص عدد كاف من المشارب الصحية وتوزع بشكل يخدم الطلبة في مواسم تجمعهم المختلفة .

١٣ - الملاعب الرياضية

- يكون في الجامعة الاهلية ملعب واحد خارجي على الاقل للملاعب التالية حسب المواصفات والمقاييس المعتمدة :

- ملعب كرة سلة
- ملعب كرة طائرة
- ملعب كرة يد
- ملعب كرة تنس ارضي
- بالاضافة الى ملعب كرة قدم اذا كان في الجامعة الاهلية تخصص تربية رياضية . ويكون في الجامعة الاهلية صالة رياضية مغلقة اذا زاد عدد طلابها على ١٠٠٠ طالب .

هكذا من الأشهر

١٤ - قاعات أعضاء هيئة التدريس والإداريين

توفر الجامعة الأهلية قاعات مناسبة وكافية لاستعمالها مكتب لأعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها بحيث لا تقل مساحة الغرفة الواحدة المفردة عن ٢٠ م^٢ ومساحة الغرفة المزدوجة عن ٢٠ م^٢ وكذلك قاعات اجتماعات مناسبة للمعاهد ورؤساء الأقسام .

رابعاً - الأدوات والتجهيزات والصادر التعليمي

١ - محتويات المكتبة

تلتزم الجامعة الأهلية بما يلي :-

- ١ - أن تحوي المكتبة عدداً من الكتب بمعدل عشرة كتب لكل طالب على أن لا يقل عدد الكتب في المكتبة عن ١٠.٠٠٠ كتاب في أي حال من الأحوال .
- ب - أن تكون قاعات المكتبة مؤثثة باللائم للزوم لجلوس الطلبة من كراسي وطاولات ولترتيب الكتب من خزائن ورفوف ومكتب للمعلمين فيها .
- ج - أن يكون في المكتبة المصادر الأساسية اللازمة بما في ذلك المعاجم العربية والاجنبية والموسوعات .
- د - أن تحوي المكتبة المراجع والكتب الثقافية والمتخصصة وما أمكن من الدوريات المتخصصة .
- هـ - أن تصنف محتويات المكتبة من الكتب وغيرها حسب التصنيفات الدولية المعدلة المعتمدة .
- و - أن تتوفر في المكتبة السجلات وخزائن الفهرسة وبطاقات التصنيف والفهرسة

٢ - الأجهزة والوسائل التعليمية

توفر الجامعة الأهلية الأجهزة والوسائل التعليمية اللازمة للتدريس في الجامعة الأهلية وبخاصة بما يلي :-

- ١ - أجهزة العرض (للأفلام والفيديو والشفافية) .
- ب - الأفلام وشرطية التسجيل والخرائط والشفافيات والشرائح والمجسبات .
- ج - أجهزة الطباعة (آلات الكتابة) والنسخ والتصوير .
- د - أجهزة الحساب اللازمة .

٣ - تجهيزات المختبرات والمشاغل

توفر الجامعة الأهلية المختبرات والمشاغل اللازمة للتخصصات التي تدرسها وتزودها بالأجهزة والأدوات والمواد اللازمة للتدريس وفق المناهج المقررة .

٤ - السجلات والملفات

توفر الجامعة الأهلية ما يلي :

- ١ - سجلات وملفات وبطاقات للطلبة ، تتعلق بقبولهم وتخرجهم وسلوكهم وامتحاناتهم وعلاماتهم وغيرها .
- ب - سجلات وملفات وبطاقات وطلود وصولا بملرسوم والواردات والمصروفات والالزام
- ج - سجلات وملفات خاصة بتعيين المعلمين فيها ونظم عقودهم وشهاداتهم العلمية وغير ذلك من الوثائق اللازمة .
- د - سجلات وملفات لحفظ المعاملات الخاصة بإدارة الجامعة الأهلية .

خامساً - مبادئ عامة

- ١ - توضع معايير خصاص في حالة الرغبة الجامعة الأهلية أو أي جهة أخرى في التقدم لانشاء كلية للطلب أو طب الأسنان .
- ب - تفتح الجامعة الأهلية التعليمات اللازمة لنظمتها الدراسي وإدارة شؤونها وتنظيم إجراءات عملها وتخضع هذه التعليمات لموافقة مجلس التعليم العالي .

المادة ٧ - تشمل معايير الاعتماد الخاص المجالات التالية في كل تخصص في الجامعة الأهلية :-

- ١ - تجهيزات المختبرات والمشاغل والوسائل التعليمية .
- ب - الكتب والمراجع المتخصصة .
- ج - المؤهلات العلمية والخبرات لأعضاء هيئة التدريس والفنيين .

المادة ٨ - ١ - تؤلف اللجنة العليا من :-

- ١ - رئيس المجلس رئيساً
 - ٢ - ممثل عن وزارة التعليم العالي يختاره الرئيس .
 - ٣ - ممثلين اثنين من الجامعات الأردنية الرسمية .
 - ٤ - ممثل عن الجامعات الأهلية .
- ب - يعين أعضاء المنصوص عليهم في البندين ١) و ٢) من هذه المادة بقرار من المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مرفوعة .
- ج - تختار اللجنة العليا من بين أعضائها نائباً للرئيس لينوب عنه في حالة غيابه .
- د - تعقد اللجنة العليا جلساتها بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ، ويكون الاجتماع الذي تعقده قانونياً بحضور الأغلبية المطلقة على أن يكون من الحاضرين الرئيس أو نائبه . وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين . وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي يؤيده رئيس الجلسة .

المادة ٩ - تكون مهام اللجنة العليا على النحو التالي :

- ١ - دراسة تقارير اللجان المتخصصة لمجالات الاعتماد العلم والاعتماد الخاص وتقديم توصياتها إلى المجلس .
 - ب - اقتراح تطوير معايير الاعتماد العلم والاعتماد الخاص لها دعت الحاجة إلى ذلك .
- المادة ١٠ - ١ - يؤلف الرئيس لجنة متخصصة لكل مجال من مجالات الاعتماد العلم والاعتماد الخاص ويحدد عدد أعضاء كل لجنة منها وأساليب عملها .

ب - تتولى اللجان المتخصصة لمجالات الاعتماد العلم والاعتماد الخاص دراسة طلبات الاعتماد والتعليم بالزيارات الميدانية للجامعات الأهلية لدراسة أوضاعها والتأكد من تحقيقها لمعايير الاعتماد وتقديم التقارير عن نتائج دراساتها إلى اللجنة العليا .

المادة ١١ - ١ - إذا خالفت الجامعة الأهلية أي حكم من أحكام قانون الجامعات الأهلية المؤقت أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بموجب أو إذا خالفت معايير الاعتماد يقوم الرئيس بإنذارها خطياً ، وعليها إزالة المخالفات خلال مدة تحددها الإنذار .

ب - إذا لم تقم الجامعة الأهلية بإزالة المخالفة خلال المدة المحددة في الإنذار أو تكرر ارتكابها لها، يوجه الرئيس إليها إنذاراً نهائياً، وإذا استمرت المخالفة بعد المدة المحددة في الإنذار النهائي يعرض الرئيس الأمر على المجلس . وللمجلس أن يتخذ بحقها أحد الإجراءات التالية :-

- ١ - وقف قبول الطلبة في حقول تخصص واحد أو أكثر لمدة علم دراسي .
- ٢ - وقف قبول الطلبة فيها لمدة علم دراسي أو أكثر .
- ٣ - أغلقتها وسحب الرخصة واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الطلبة المسجلين فيها .

هكذا من الأشغال

تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٩
تعليمات المجالس واعضاء الهيئة التدريسية
الجامعات الاهلية

صادرة بموجب المادة ٨ من قانون الجامعات الاهلية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات المجالس واعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الاهلية) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والمعبرات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الجامعة الاهلية	:	مجلس التعليم العالي
كل جامعة او معهد عال او كلية لانتقل مدة الدراسة فيها	:	كل جامعة او معهد عال او كلية لانتقل مدة الدراسة فيها
عن اربع سنوات او ما يعادلها وتمنح الدرجة الجامعية	:	الاولى (البكالوريوس) على الاقل وتملكها وتشرف عليها
وتديرها جهة غير حكومية .	:	رئيس الجامعة
رئيس الجامعة الاهلية .	:	رئيس الجامعة الاهلية

المادة ٣ - مجلس الجامعة الاهلية

- مجلس الامناء .
- مجلس الجامعة .
- مجلس الكلية .
- مجلس القسم .

المادة ٤ - ١ - للجامعة الاهلية مجلس امناء لا يزيد اعضاءه على ٢١ عضوا من ذوي الراي والخبرة ، يشيخهم الملك من بين اعضاءه ومن غيرهم . ويكون رئيس الجامعة واحدا منهم يحكمهم بنصيبه .

ب - يتم تعيين اعضاء مجلس الامناء بقرار من المجلس .

ج - يكون تعيين مجلس الامناء لمدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

د - يتولى مجلس الامناء المسؤوليات والصلاحيات التالية :

- رسم السياسة الداخلية للجامعة الاهلية ووضع الخطط لتطورها .
- اقرار الانتظمة والتعليمات الداخلية لتنظيم عمل الجامعة الاهلية وادارة شؤونها .
- تعيين رئيس الجامعة ونواب الرئيس والمهتداء .
- تدبير الموارد وتنظيم استئجار الاموال .
- اقرار التقرير السنوي .
- اقرار الحسابات الختامية والموازنة السنوية .
- تحديد الرسوم .

المادة ٥ - ١ - يؤلف مجلس الجامعة الاهلية على النحو التالي :

- رئيس الجامعة
- نواب الرئيس
- المهتداء

استاذان من كل كلية ، تنتخبهما الهيئة التدريسية في الكلية في مطلع كل عام جامعي لمدة سنة قابلة للتجديد . ويجوز عند الاقتضاء انتخاب استاذين مشتركين .

- اقتان من الموظفين الاداريين الرئيسيين في الجامعة يعينهما رئيس الجامعة كل سنة .
- اخذ طلبة الجامعة الاهلية يختار رئيس الجامعة لمدة سنة واحدة .

ب - يتولى مجلس الجامعة الاهلية المسؤوليات والصلاحيات التالية :

- رسم السياسة العلمية للجامعة الاهلية بما يحقق رفح مستوى التعليم والتدريب والبحث العلمي فيها وبما يلبي حاجات التنمية الوطنية .
- النظر في مشاريع خطط الدراسة المقدمة من مجالس الكليات او الاقسام واقرارها .
- اعداد مشروعات الانتظمة والتعليمات الداخلية ومنقشتها .
- تقويم مستوى الاداء العلمي .
- وضع تعليمات القبول وفق الاسس التي يقرها المجلس .
- تعيين اعضاء هيئة التدريس وترقيتهم وتثبيتهم ونقلهم من فئة الى اخرى ونديهم واعارنهم للجامعات والمعاهد العالية والهيئات الاخرى ومنحهم اجازات التفرغ العلمي والاجازات بدون راتب وقبول استقالتهم وانهاء خدمتهم .
- منح الدرجات العلمية والشهادات .
- انشاء الكليات والاقسام الاكاديمية والمراكز العلمية وادماجها والغازها بوافقة المجلس .
- التنسيق بين النشاطات العلمية والاجتماعية في الكليات والمراكز .
- مناقشة الحسابات الختامية والموازنة السنوية ورفعها الى مجلس الامناء .

المادة ٦ - ١ - يكون لكل كلية مجلس يسمى مجلس الكلية يؤلف من :

- العميد رئيسا . نائب العميد او نوابه .
- رؤساء الاقسام الاكاديمية في الكلية .
- ممثل عن كل قسم اكايمي في الكلية ينتخبه اعضاء الهيئة التدريسية في القسم لدقنة واحدة .

ب - يتولى مجلس الكلية المسؤوليات والمهام التالية :

- اقتراح خطط الدراسة في الكلية وشروط منح الدرجات العلمية والشهادات فيها .
- اقرار المناهج الدراسية التي تقترحها مجالس الاقسام .
- اقرار شروط قبول الطلبة في الاقسام من بين القبولين في الجامعة الاهلية .
- الاشراف على تنظيم الدراسة في الكلية والتنسيق بين الاقسام المختلفة فيها .
- تنظيم اجراءات الاختبارات في الكلية والاشراف عليها . والتداول في نتائجها الواردة من الاقسام المختصة للبت فيها .
- التنسيق الى مجلس الجامعة بمنح الدرجات العلمية والشهادات .
- الاشراف على تنظيم البحث العلمي في الكلية وتشجيعه .
- التوصية في جميع الامور المتعلقة باعضاء هيئة التدريس في الكلية وغيرهم من القاتنين باعمال التدريس فيها ، من تعيين ، وترقية ، وتثبيت ، ونقل من فئة الى اخرى . ونسب ، واعارة ، ومنح اجازات التفرغ العلمي والاجازات بدون راتب ، وقبول للاستقالة ، وانهاء للخدمات ، وغير ذلك من الامور الجامعية .
- اعداد مشروع الموازنة السنوية للكلية .
- ايداء الراي في الموضوعات الاخرى التي يحيلها عليه عميد الكلية .

المادة ٧ - ١ - لكل قسم من اقسام الكلية مجلس يتالف برئاسة رئيس القسم وعضوية جميع اعضاء هيئة

التدريس فيه .

- ب - يمارس مجلس القسم المسؤوليات والمهام التالية :
- تقديم الاقتراحات الى مجلس الكلية حول الخطط الدراسية في القسم وما من شأنه النهوض بالقسم والكلية .
- تنسيق المناهج التدريسية للواد في القسم .
- تشجيع نشاطات البحث العلمي في القسم وتنسيقها .
- ايداء الراي في الترقيات وطلبات التعمين لاعضاء هيئة التدريس او المحاضرين في القسم .
- توزيع الدروس والمحاضرات .
- ايداء الراي في الموضوعات الاخرى التي يحيلها عليه عميد الكلية او رئيس القسم .

كل من اهل

المادة ٨ - ١. يكون للجامعة الاهلية رئيس مسؤول عن ادارة شؤونها ، وهو آمر الصرف فيها ويمارس المسؤوليات والصلاحيات وفقا لهذه التعليمات بما في ذلك ما يلي :

١ - ادارة شؤون الجامعة الاهلية العلمية والمالية والادارية وفقا للتعليمات والقرارات الصادره بمقتضاه .

٢ - تمثيل الجامعة الاهلية أمام جميع الجهات والهيئات والاشخاص وتوقيع العقود نيابة عن الجامعة الاهلية لايتمارضه هذه التعليمات .

٣ - دعوة مجلس الجامعة الى الانعقاد ورئاسة اجتماعاته والإشراف على توثيق قراراته وتنفيذها .

٤ - تقديم تقرير الى مجلس الجامعة رفعة بعد ذلك الى مجلس الأمناء في نهاية كل علم دراسي عن أداء الجامعة وعن شؤون التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ونواحي النشاطات الأخرى في الجامعة الاهلية مع اي اقتراحات يراها مناسبة .

٥ - تعليق الدراسة كلياً او جزئياً في الجامعة وذلك في الحالات التي يرى انها تتطلب اتخاذ مثل هذا القرار واذا زادت مدة تعليق الدراسة عن اسبوعين فعلى رئيس الجامعة عرض الامر على مجلس التعليم العالي لاتخاذ القرار النهائي في هذا الاجراء .

ب - يشترط في رئيس الجامعة ما يلي :-

- ان يكون اردنيا ويجوز ان يكون من ابناء الدول العربية الاخرى .

- ان يكون قد شغل رتبة الاستاذية .

ج - يعين رئيس الجامعة بقرار من مجلس الأمناء ، ومصادرة المجلس .

المادة ٩ - ١ - يعاون رئيس الجامعة نائب او اكثر ويشترط فيه ان يعين نائبا لرئيس الجامعة ان يكون قد شغل رتبة الاستاذية .

ب - يعين نواب رئيس الجامعة بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب من رئيس الجامعة .

ج - يحدد رئيس الجامعة بقرار منه صلاحيات كل من نوابه ومسؤولياتهم .

المادة ١٠ - ١ - يعين للكلية عميد يدير شؤونها التعليمية والادارية وامور البحث العلمي وفقا لسياستها واهدافها المقررة .

ب - يعين العميد بقرار من مجلس الأمناء بناء على تنسيب رئيس الجامعة .

ج - يشترط فيه ان يكون قد شغل رتبة الاستاذية . الا انه يجوز لمجلس الأمناء بناء على تنسيب رئيس الجامعة ان يعين احد اعضاء الهيئة التدريسية قائما باعمال العميد . ماعد في الكلية الجامعة الاهلية المفردة فيجب ان يكون العميد قد شغل رتبة الاستاذية .

المادة ١١ - يعين لكل قسم من اقسام الكلية رئيس بقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب من عميد الكلية ويشترط ان يكون من اعضاء هيئة التدريس ورتبة استاذ . ويجوز في حالات خاصة يقدرها عميد الكلية ورئيس الجامعة تعيين احد اعضاء هيئة التدريس في القسم قائما باعمال رئيس القسم .

المادة ١٢ - ١ - يدعى كل مجلس من المجالس المنصوص عليها في هذه التعليمات الى الاجتماع من قبل رئيس ذلك المجلس او من ينوب عنه في حالة غيابه

ب - لرئيس الجامعة دعوة اي من مجالسها للاجتماع .

ج - لنصف اعضاء اي مجلس على الاقل تقديم طلب الى رئيسه لمعقد اجتماع له ، وعلى رئيس ذلك المجلس في هذه الحالة دعوته للاجتماع خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الطلب اليه

المادة ١٣ - ١ - يتألف النصاب القانوني لجلسة كل من المجالس المنصوص عليها في هذه التعليمات بحضور اكثرية مـدد اعضاء

ب - تصدر القرارات لكل مجلس من المجالس الواردة في هذه التعليمات بصوات الاكثرية المطلقة للحضور واذا تسوت الاصوات يكون صوت رئيس الجلسة هو المرجح

المادة ١٤ - يجوز الاعتراض على القرارات الصادرة عن اي مجلس الى المجلس الذي يطوله تسلسلا ويكون القرار الصادر عن المجلس المعترض اليه قرارا قطعيا غير قابل للطعن امام اي جهة اخرى

المادة ١٥ - لايجوز لاي من اعضاء الهيئة الرئيسية او المحاضرين او مساعدي التدريس او البحث ان يشترك في اتخاذ قرارات تتعلق بتعيين اي من اعضاء الهيئة التدريسية او المحاضرين او مساعدي التدريس والبحث او ترقية او تقييم عمله اذا كان يـمـر رتبة .

المادة ١٦ - يفوض الى مجلس الكلية في الكلية الجامعة الاهلية المفردة او المعهد العالي الاهلي مهام مجلس الجامعة الاهلية وصلاحياته المنصوص عليها في هذه التعليمات .

المادة ١٧ - تسري الاحكام والاسس المعمول بها في الجامعات الاردنية على اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين المتفرغين ومساعدي البحث والتدريس في الجامعة الاهلية في تعيينهم ورتبتهم وترقيتهم .

تصحيح خطأ

وقع خطأ مطبعي في المادة ٣ من القانون المؤتمرقم ١٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون الاتية وشؤون الاجانب والنشور في الصفحة ١٣٦ من عدد الجريدة الرسمية ٣٦١٢ الصادر بتاريخ ١-٣-١٩٨٩ حيث ورد في مطلع المادة ٣ المشار اليها عبارة :

يلغى نص المادة ٢٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي - خطأ .

والمواب هو : -

يلغى نص المادة ٢٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي .

كل من اهل